أ ـ **اعتماد مجموع النصوص بالنسبة للاتجاه الأول، شكلاً خطياً واحداً هو الخط المغربي**، وهذا الاختيار يعتبر في حد ذاته دالاً على مستويين:

أولاً: كاختيار جمالي من لدن منتج الخطاب ومنجزه.

ثانياً: كإحالة بالنسبة للمتلقي الذي يختزن في ذاكرته معرفة قبلية بهذا الخط كشكل. لأن العين لا يمكن أن تتجرد من ألفتها للأشكال، كما لا يمكن للحواس الأخرى أن تتجرد من ألفتها الذوقية للأصوات والأنغام والروائح، والأذواق، هذه الإلفة تحكم في أغلب الأحيان تعاملنا مع الأشكال الجديدة، فعلى ضوئها كمعرفة وتجربة وممارسة مختزنة أي كمعرفة خلفية، نقوم بتفسير المستجدات، فتعود بنا الذاكرة إلى نموذج شبيه سبق أن صادفناه، للمقارنة والبحث عن تفسير معين للشكل الجديد.

من هذا المنظور يكون الشكل الخطي الذي يعرضه الفضاء النصي محيلاً بالمشابهة على نموذج مماثل.

وفي حالة الخط المغربي، نكون أمام انزياح عما ألفه المتلقي الذي تعود قراءة النصوص المطبوعة، من جهة، والذي ترتبط علاقته بهذا الشكل الخطي بنماذج ثقافية ونصية محددة (النص القرآني ـ المخطوطات القديمة، الخطاطات السحرية والتعاويذ، الصكوك العدلية والفضائية..).

وهنا تلزم الإشارة إلى أن دلالة الخط كمكون للفضاء النصي، لا ترتبط ضرورة بدلالة النص، لأن هذا الارتباط يسقطه ويلغيه، ورود الشكل الخطي بشكل نمطي ومكرور في كل نصوص هذا التوجه. والمسلم به أن هذه النصوص لا تعيد نفس الكلام.

لهذا فدلالة الخط لهذا الاعتبار لا تخرج عن المستويين السالفي الذكر أي باعتبار الخط، اختياراً جمالياً صرفاً.ـ وباعتباره إحالة على معرفة خلفية بنموذج شبيه.

ب ـ **تكسير مسار السطر المكتوب**: هذا التكسير يتم بصيغ متعددة، وهو إجراء ينتج عنه مباشرة تغيير لمسار حركة العين على المسند، تغييراً يخرق الخطية المألوفة في تقديم أسطر الفضاء النصي وفي قراءتها، وإذا كان توظيف الشكل الخطي غير فاعل على مستوى دلالة النص بشكل قطعي. فإن تكسير مسار السطر الشعري على العكس من ذلك مرتبط بالسياق النصي، ولا يمكن أن يفهم إلا من هذا المنظور.

ومن بين الصيغ التي يمكن رصدها من خلال النصوص نذكر:

- الاتجاه العمودي من الأعلى إلى الأسفل.
- الاتجاه العمودي من الأسفل إلى الأعلى.
- اتجاه المنحنى من الأعلى إلى الأسفل.